

منتدى الأعمال الأوروبي - الخليجي يناقش مسيرة التعافي من الجائحة



اجتمعت نخبة من كبار قادة الأعمال والحكومات من الاتحاد الأوروبي ودول الخليج في المنتدى السادس للأعمال بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي لمناقشة أفضل الحلول المطروحة لدفع مسيرة التعافي من تداعيات الجائحة سعياً نحو خلق مستقبل رقمي أخضر في أوروبا ومنطقة الخليج. أقيمت فعاليات المنتدى في رزیدنس بالاس في بروكسل يوم 24 نوفمبر 2022 وتضمنت حلقات نقاشية تفاعلية تناولت مجموعة واسعة من الموضوعات المختلفة ذات الصلة بالشعار الرئيسي للمنتدى «الشعوب، الأماكن، الرخاء: إعادة البناء عقب الجائحة». وقال نائب رئيس المفوضية الأوروبية فالديس دومبروفسكيس: «يحرص الاتحاد الأوروبي على توطيد أواصر العلاقات التاريخية الوثيقة بين التكتلات الاقتصادية في الجانبين. فمن خلال تطوير مجالات اهتماماتنا ومصالحنا المشتركة وتعزيز التعاون المثمر بين جميع الأطراف، يمكننا تحقيق فوائد حقيقية وملموسة. ولا شك أننا معاً نتمتع بإمكانات ضخمة تؤهلنا لبناء نماذج اقتصادية أكثر مرونة وصموداً واستدامة وكفاءة. ومن شأن مثل هذه التحوّلات النوعية أن تعود بنفع عظيم على مواطنينا وأعمالنا وبيئاتنا الطبيعية».

إزالة العقبات •

وناقش متحدثون مرموقون من دول الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي فرص الأعمال المستقبلية الممكنة خلال جلسات تناولت موضوعات مهمة مثل المفهوم الجديد للثورة الصناعية الخامسة، ومراحل تطوّر الثورة الصناعية الرابعة، وتعظيم فرص الأعمال السانحة عبر الاقتصاد الدائري والابتكار، والرقمنة والإبداع - كيف يمكن لواضعي السياسات تعزيز الابتكار في الاقتصاد الرقمي. كما عُقدت جلسة خاصة لبحث الفرص التجارية والاستثمارية حيث ناقش المتحدثون كيفية تعزيز سبل التجارة بين الأطراف المعنية من خلال إزالة العقبات التنظيمية وغيرها من العوائق. وقال نائب المدير العام، المديرية العامة للتجارة بالمفوضية الأوروبية ليوبولدو روبيناتشي: «لا ريب أن إمكانات تعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان الاتحاد الأوروبي والخليج العربي تبدو هائلة وواعدة، لا سيّما في مجالي التجارة والاستثمار في ظل أجواء الاقتصاد العالمي التي تشهد مزيداً من الرقمنة والتحوّل نحو النهج الخضراء المُرعية للبيئة يوماً بعد آخر. لذا علينا العمل بجد لتحقيق أقصى استفادة من هذه الأبعاد الجديدة للتعاون بين منطقتينا. وأنا على يقين أن هذا المنتدى المتميّز للأعمال بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي سيساهم بدور حيوي في تحقيق هذا الهدف المرجو.»

خطر الركود

وأكد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والمفاوضات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد العزيز حمد العويشق أن العلاقات الوطيدة بين بلدان الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تطورت بشكل ملحوظ على مدار الخمسة وثلاثين عاماً الماضية، مشيراً إلى أن البيان المشترك الذي أعلن عنه الاتحاد الأوروبي للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بشأن الشراكة الاستراتيجية مع الخليج شدد على أهمية هذه العلاقات. وأوضح الدكتور العويشق أنه على الرغم من الظروف العصيبة التي شهدتها العالم بأسره في الآونة الأخيرة، إلا أن اقتصادات دول الخليج العربي حققت أداءً جيداً للغاية في العام 2022 مسجلة إنجازاً جديداً وغير مسبوق في تاريخها، إذ تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج مجتمعة تريليوني دولار للمرة الأولى، ليحتل الاقتصاد الخليجي بذلك المركز التاسع ضمن قائمة أقوى اقتصادات العالم، كما تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للسعودية وحدها تريليون دولار. ولفت الدكتور العويشق إلى أنه في حين يبدو المشهد العام مبشراً ومشجعاً، إلا أنه ما زال هناك العديد من التحديات أمامنا، ولا سيّما خطر الركود العالمي، وهو ما يعني أنه ينبغي على واضعي السياسات وقادة الأعمال مضاعفة جهودهم لتجنب حالات الركود المحلي أو الحد من آثارها.

وبشكل عام، سلط منتدى الأعمال الضوء على الفرص المتنوعة لتعزيز سبل التجارة والاستثمار بين المنطقتين، بما في ذلك ما يلي:

*ناقشت جلسة «الشعوب» تأثير الانتقال من الثورة الصناعية الرابعة إلى الثورة الصناعية الخامسة بشكل مباشر على أسلوب حياة الأفراد وعملهم. إذ تركز الثورة الصناعية الخامسة على الاستدامة البيئية والاجتماعية وتبذلور حول الإنسان بشكل عام، وهو ما ينطوي على إمكانات كبيرة للتحوّل والتغيير، كما يزيد من التعقيدات والمخاطر المترتبة بهذه المراحل الانتقالية والتي ينبغي إدارتها بشكل ملائم من أجل إرساء نموذج جديد للنمو. وعليه، يمكن للاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي العمل معاً وتبادل الخبرات ومناهج التطوير التعليمي والمهني من أجل إعداد القوى العاملة الخاصة بها. كذلك يمكن لبلدان الاتحاد الأوروبي مشاركة الدروس المُستفادة فيما يتعلق بالحماية والرفاه الاجتماعيين من أجل تعزيز الاستقرار في أوقات المراحل الانتقالية، وذلك مع دراسة مسارات مبتكرة جديدة مع شركائها من دول الخليج في الوقت ذاته.

• أنماط السفر

تناولت جلسة «الأماكن» التحوّل الذي يشهده أسلوب حياتنا والذي يتطلب بنى تحتية جديدة، بما في ذلك المساحات المادية، إلى جانب تغيير أنماط السفر والتواصل والاستهلاك. وسيواصل التحوّل الرقمي والأخضر فتح مسارات جديدة تقود إلى نموذج جديد للنمو يجمع بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وحماية البيئة بشكل متوازن ومتناغم. كما يشكّل الابتكار الفكر التأسيسي للاقتصاد الأخضر الرقمي والذي ينبغي أن يعمل قادة الأعمال والسياسة على تعزيزه.

• العولمة والتوطين

ناقشت جلسة «الرخاء» كيف سلّطت الجائحة الضوء على الحاجة الملحة لتحلي الاقتصاد العالمي بمزيد من المرونة والقدرة على الصمود. وتمثل معدلات العولمة والتوطين المتزايدة قوتين متعارضتين، وهو ما سيؤثر على الأنشطة الاقتصادية في المستقبل القريب ومتوسط الأجل. كذلك أسفرت الجائحة عن تسريع وتيرة التحوّل الرقمي، وهو ما أدى، من بين عوامل أخرى، إلى انطلاق الثورة الصناعية الخامسة. وسيشكّل الإبداع – عبر ارتباطه بالابتكار – عاملاً أساسياً لضمان الرخاء طويل الأجل في ظل عالم متزايد التعقيد. ومن هنا سيكون للشراكة بين بلدان الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي دور حيوي في تعزيز رخاء المنطقتين، ومن ثم يعتبر تبادل المعلومات والخبرات مهماً للغاية من الآن فصاعداً من أجل إعادة البناء عقب الجائحة.

• وضع معايير جديدة

تناولت الجلسة الخاصة بتيسير الاستثمار كيف بذلت دول الاتحاد الأوروبي والخليج العربي جهوداً إصلاحية لتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك، ما زالت هناك إمكانيات غير مستغلة أمام الجانبين. هذا وقد أدت نماذج الأعمال الجديدة، على سبيل المثال تلك المرتبطة بالتحوّل الرقمي والأخضر، إلى إتاحة فرص جديدة للاستثمار، كما سلّطت الضوء على الحاجة إلى وضع معايير جديدة وتعزيز الرقابة العامة. كذلك ينبغي تحسين سبل الحوار والعمل المتواصلين بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي من أجل دعم الاستثمارات والشراكات الاستراتيجية على صعيد الأعمال والحكومات على حدٍ سواء؛ ومن الجدير بالذكر أنه يوجد بالفعل حوار قائم حول التجارة والاستثمار بين الجانبين، ويتم العمل على تعزيزه حالياً. أما التأسيس المزمع لغرف تجارة لبلدان الاتحاد الأوروبي في دول الخليج العربي، فسوف يساهم في تسهيل التواصل والتعاون على مستوى الأعمال.